

المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية The strategic perspective of economic diversification in developing countries

• د. شليحي الطاهر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، نقود ومالية، 0550685179، proftahar@yahoo.fr

• بن موفق زروق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، دراسات اقتصادية ومالية، 0668877155، bzarrok40@gmail.com

- Received date: 24/04/2018
- Accepted date: 19/11/2018
- Publication date: 20 /12/2018

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع التنوع الاقتصادي الذي عرف اهتماما منذ فترة طويلة كونه يهدف إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاديات النامية. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي عن طريق الاستناد إلى مؤشرات ومقاييس التنوع الاقتصادي وفقا للأداء الاقتصادي، وحسب درجة التركيز الاقتصادي. كما تهتم الدراسة بأهمية وأهداف التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة والنتائج المحلي الاجمالي والصادرات ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي؛ مؤشرات التنوع الاقتصادي؛ أنماط التنوع الاقتصادي

Abstract: :

This study aims to identify the subject of economic diversification, which was of great interest for a long time as it aims to transform structural structures in developing economies. It is also concerned with the importance and objectives of economic diversification in stabilizing the general budget, GDP and exports.

The descriptive and analytical approach was adopted in this study. It was based on indicators and measures of economic diversification according to economic performance and according to the degree of economic concentration.

Key words: Economic diversification, indicators of economic diversification, Models of economic diversification

مقدمة:

عرف موضوع التنويع الاقتصادي اهتماما منذ فترة طويلة. وقد ازداد النفاس والاهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، نتيجة لأزمة الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت، ف اتخذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنويع هياكلها الاقتصادية وقد بدأت بسياسات صناعية تهدف إلى إحلال الواردات، للحد تدريجيا من اعتمادها على استيراد السلع الأساسية.

فالتنويع الاقتصادي يعمل في البلدان ذات الوفرة بالموارد (لاسيما في النفطية منها) على معالجة عدد من القضايا التنموية وتقادي مخاطر الناجمة عن الآثار العكسية للمرض الهولندي، ذلك أن السلع الأساسية وخاصة المعادن، تعرف أسعارها وصاد راتها تقلبات حادة مقارنة بالسلع الأخرى، وبالتالي تنعكس آثارها على باقي مؤشرات الإقتصاد الكلي كالمالية العامة، الحسابات الجارية والدخل القومي. كما أن بعض البلدان الغنية بالموارد تواجه خطر نضوب مواردها، ومن ثم فإن التنويع الاقتصادي إحدى الاستراتيجيات المتاحة لضمان الاستدامة الاقتصادية. لكن التنويع الاقتصادي يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والمؤشرات القياسية التي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله.

في هذا الإطار نتطرح التساؤل التالي:

ما هي المتغيرات والمؤشرات القياسية التي تلعب دورا مهما في نسبة نجاح أو فشل التنويع الاقتصادي في البلدان النامية؟

سنحاول الإجابة على ذلك وفق العناصر التالية:

1. الإطار النظري لإستراتيجية التنوع الاقتصادي

1.1- أسس ومفاهيم حول التنوع الاقتصادي

2.1- تقسيمات وأنماط التنوع الاقتصادي

3.1- انعكاسات التنوع الاقتصادي

2. محددات ومؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

1.2- محددات التنوع الاقتصادي

2.2- مؤشرات التنوع الاقتصادي ودرجة قياسه

1. الإطار النظري لإستراتيجية التنوع الاقتصادي

يشار إلى أن موضوع التنوع الاقتصادي عرف اهتماما منذ فترة طويلة. وقد ازداد النقاش والاهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، نتيجة لأزمة الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت، فاتخذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنوع هياكلها الاقتصادية وقد بدأت بسياسات صناعية تهدف إلى إحلال الواردات، للحد تدريجيا من اعتمادها على استيراد السلع الأساسية.

1.1- أسس ومفاهيم حول التنوع الاقتصادي

تهدف عملية التنمية باعتماد التنوع الاقتصادي، إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات. هذه القاعدة، تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات

أداء اقتصادي واجتماعي، كفو، توفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع، تحسن نوعية حياته وتحرر الاقتصاد من التبعية المتعددة الجوانب للتنوع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة فالبعض يربط التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. كما يرتبط التنوع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن.

أ- تعرف التنوع الاقتصادي: في معناه البسيط، يشار إلى التنوع بـ " عدم وضع البيض في سلة واحدة " فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر. وبالتالي، فإن وجود تنوع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد.¹

ومنه يقصد بالتنوع الاقتصادي عملية تنوع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية). كما يعنى عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق

1- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سياسات التنوع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، ص8.

الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج. ومن جانب آخر يتضمن معنى التنويع الاقتصادي زيادة توسيع عدد المنتجات أو السلع الأولية والمواد المصنوعة، التي يتعلق بها دخل البلد أو تقليص الاعتماد والتركيز عليها حسب الحالة، فمشاكل وأهداف التنويع تعتبر مشاكل وأهداف التنمية الاقتصادية، والتي يمكن تعريفها بأنها السبل المساعدة على تحويل الهيكل الاقتصادي، مع تنويع السلع الأساسية والمواد المصنعة والخدمات الأخرى، بما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، تحقيق الاكتفاء الذاتي التام، تشغيل، اليد العاملة والعمل على استقرار الدخل من الصادرات وزيادته.⁽¹⁾ كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه: "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل".⁽²⁾

بصفة عامة، يقصد بالتنويع الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة. وهو يقوم على

1- طبائبية سليمة، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، لحزائر، يومي: 08/07/2008، ص03.

2- حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، شبكة النبا العنكبوتية،

<http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989>

الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد. ومن هنا فالتنوع ينطبق خاصة على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم. بمعنى أن التنوع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تتشارك في تكوين الناتج.

ب- القواعد الأساسية للتنوع الاقتصادي: إن التنوع كأى دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة مزاجية بالوقائع المعاصرة، وهنا نجد أن التنوع تطبيق قد دشنته الحقب التاريخية التي وفرت له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنوع كافيا لتحقيقه، وإنما كان من أهم اشتراطاته توافر قواعد التنوع الأساسية، وهنا نجد أن قواعد التنوع تتمثل في:

- **القاعدة الأولى:** تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنوع القطاع أو النشاط الاقتصادي.

- **القاعدة الثانية:** قاعدة الموارد، وتتصرف إلى مدى توافر الموارد المادية والبشرية والثقافية التي يمكنها تحقيق مستوى التنوع الفاعل والحقيقي.

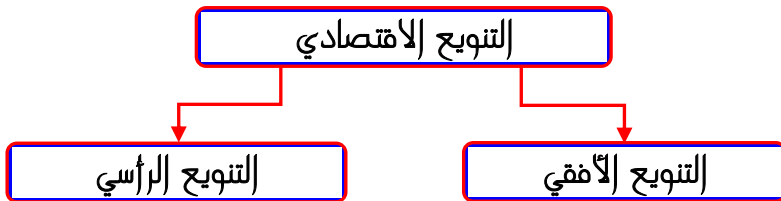
أما تحققنا من مدى صلاحية مثل هذه القواعد، فلو عدنا إلى تاريخ التحولات التي مر بها العالم الصناعي إبان الثورة الصناعية، نجد أنها تتضمن تنوعا اقتصاديا بائنا، فارتفاع حجم الانتاج الصناعي أدى إلى تنوع الصناعات وارتفاع قيمة الناتج الصناعي في إجمالي قيمة الصادرات، ما أدى بدوره إلى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي. وقد تحقق ذلك بفضل جملة من العوامل، أهمها توفر الموارد الأولية وزيادة أنشطة الاستثمار المباشر والمالي وتطور الآلات والمعدات في تلك المرحلة. وقد ترتب على هذا

التطور زيادة حجم التجارة الخارجية والداخلية بين البلدان الصناعية التي عُيّنت بالثورة الصناعية، فارتفع مستوى الدخل، وازدادت القدرة على تطوير القطاع الزراعي، والقطاع المالي والمصرفي لتوفير المستلزمات من الموارد الأولية والغذائية التي تعقب عادة ارتفاع مستوى الدخل.⁽¹⁾

2.1- تقسيمات وأنماط التنوع الاقتصادي

أ - تقسيمات التنوع الاقتصادي: يقسم الاقتصاد السياسي التنوع إلى قسمين وهما: التنوع الأفقي والتنوع الرأسي أو العمودي كما يوضحهما الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تقسيمات التنوع الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

يطلق **التنوع الأفقي** على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي على سبيل المثال قطاع البترول. أما **التنوع الرأسي** فيطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

ب - **مستويات (أشكال) التنوع الاقتصادي**: يوجد أنماط وأشكال مختلفة من التنوع. أولاً قد يكون التنوع في جعل الهيكل الإنتاجي المحلي لبلد ما أكثر تنوعاً وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتماداً على عدد قليل من الأنشطة.

1- عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقارنة للقواعد و الدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24 ، 2013، ص- ص 09 - 10 .

ثانياً، على صعيد الصادرات، التنوع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد و/أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام يمكن أن نميز بين مستويين هامين هما: (1)

➔ **تنوع الإنتاج:** يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ويشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتقادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل "لعنة الموارد الطبيعية" أو ما يسمى بالمرض الهولندي. فالتنوع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية. (2) يحصل تنوع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي. وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الإستخراجية/التحويلية) والخدمات. وهنا يظهر بجلاء أن تنوع الإنتاج لابد أن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتباره هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا

1- GIZ and UNIDO: Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQLP", tool 4, "Diversification- domestic and Export Dimensions", on website: <http://www.equip-project.org/tool-4- diversification-domestic-and-export-dimensions/> 24-25, 2015.p: 188 .

2 - موسى باهي وكمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05 ، ديسمبر

متماييين لكافة النشاطات الأخرى، الا ان تنويع القاعدة الإنتاجية تواجه تحديات تكمن في اتجاهين:

- **جانب الطلب:** ويتمثل في اصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي: السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف؛
- **جانب العرض:** ويتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات.⁽¹⁾ في هذا الإطار يمكن كذلك التمييز بين نوعين: ⁽²⁾

✓ **التنويع الأفقي:** يقصد به توسيع إنتاج السلع الأساسية بمعنى زيادة عددها؛
✓ **التنويع العمودي:** الذي يعنى الانتقال إلى مرحلة المواد المصنعة ونصف المصنعة بما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى باقتصاديات العمليات المتصلة، وصناعة الحديد والصلب أكبر مثال على ذلك.

⇐ **تنويع التجارة الخارجية(الأسواق):** إنه ومن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة ؟) فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية

1- الصوفي أشرف، الدامي عبد المنعم، القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري، في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، يومي : 25 - 26 أبريل 2017، ص 03.

2- طبائبية سليمة، مرجع سبق ذكره، ص04.

استمرار عملية التنمية الاقتصادية ومنه فتنوع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. ويتم تنويع الاسواق في جانبين رئيسيين:

- **تنويع هيكل الصادرات:** وهو الحل الأمثل ويقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي.

- **تنويع هيكل الإستيراد:** وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع؛ لأن ذلك سيؤثر على مسار التنمية وبفقدائها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة... إلخ ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.⁽¹⁾

وعلى صعيد آخر، تتصف الدول المتقدمة الصناعية بالتنوع الشديد في اقتصادياتها، وهو ما يعكسه التشابك والترابط الكبير في القطاعات الاقتصادية، وتكاملها على عدة مستويات، أما الدول المتخلفة تتسم بالتخصص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية، وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات، حيث تتركز في عدد محدود من المواد وفي الغالب تشكل مادة أولية واحدة نسبة بالغة الارتفاع من قيمة الصادرات الكلية، وهو ما أدى إلى تسميتها باقتصاديات المحصول الواحد. أو بالاقتصاديات الريعية، فأصبحت التجارة الخارجية فيها قطاعا محركا، حيث أنها صارت بمثابة الاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة

الصناعية، وذلك باعتباره متغيرا مستقلا رئيسيا يعتمد عليه النشاط الاقتصادي في الأقطار المتخلفة، وهو ما يعني اندماج اقتصاديات المحصول الواحد في الأسواق الدولية المتقدمة وتبعيتها لهذه الأسواق، وخلال العقود الأخيرة تفاقمت ظاهرة الاختلال البنائي في كل من الإنتاج الوطني والتجارة الخارجية للاقتصاديات المتخلفة وذلك بالتزامن مع تعاضم معدلات نمو السكان وتزايد مستلزمات التنمية، أصبحت على إثرها الصادرات أكثر تخصصا والاستيرادات أكثر تنوعا وأكبر حجما. (1)

وبالنظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديرى لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل.

3.1- انعكاسات التنويع الاقتصادي

أ- أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي

إن انخفاض معدلات النمو وانعدام الحوافز التي تشجع القطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق

1- باجي بن حسين، مهيز ابتسام، البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد قراءة في التجربة النرويجية، الملحق الوطني الأول حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري، في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، يومي : 25 - 26 أبريل 2017، ص 03، ص05. (بتصرف)

الاقتصاديات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان إتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف.

أ- 1 - ضرورة التنويع الاقتصادي: يعمل التنويع الاقتصادي في البلدان ذات الوفرة بالموارد (لاسيما في النفطية منها) على معالجة عدد من القضايا التنموية وتقادي مخاطر الناجمة عن الآثار العكسية للمرض الهولندي، ذلك أن السلع الأساسية وخاصة المعادن، تعرف أسعارها وصادراتها تقلبات حادة مقارنة بالسلع الأخرى ، وبالتالي تنعكس آثارها على باقي مؤشرات الإقتصاد الكلي كالمالية العامة، الحسابات الجارية والدخل القومي .كما أن بعض البلدان الغنية بالموارد تواجه خطر نزوب مواردها، ومن تم التنويع الاقتصادي إحدى الاستراتيجيات المتاحة لضمان الاستدامة الاقتصادية، وقد أكدت الدراسات ذلك والتي قام بها كل من: (1)

✓ أوتي (Auty): سنة 1988؛

✓ همفريز (Humphreys): سنة 1993؛

✓ ساكس وستيغلitz (Sachs and Stiglitz): سنة 2007؛

✓ غيلب (Gelb): سنة 2010 .

أ- 2 - أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي: تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع الوحيد في الموازنة العامة والنتاج المحلي الاجمالي والصادرات، كذلك يؤدي الى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية واجنبية

1- باهي موسى شعبانية سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 09.

ومؤسسات ادارية وبيئة اجتماعية... إلخ عن طريق توفير الاموال اللازمة لذلك بالإضافة:⁽¹⁾

- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة.
- ✓ تأمين بيئة اقتصادية مستقرة لتشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.
- ✓ هيكلية الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة.
- ✓ تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي.
- ✓ رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية.
- ✓ تقليل مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات.
- ✓ الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ✓ رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي.

1- حامد عبد الحسين الجبوري، التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، شبكة النبا العنكبوتية،

✓ إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستتسأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع، وهذا ما حدث خلال العام الأخير بشكل ملحوظ. (1)

✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتترول والمواد الزراعية...

✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية.

✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البتترول مثلاً)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مركزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.

1- إسماعيل إبراهيم سنجيني ، التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة، صحيفة مال الاقتصادية، نشر يوم: 03 أبريل 2017 على الرابط

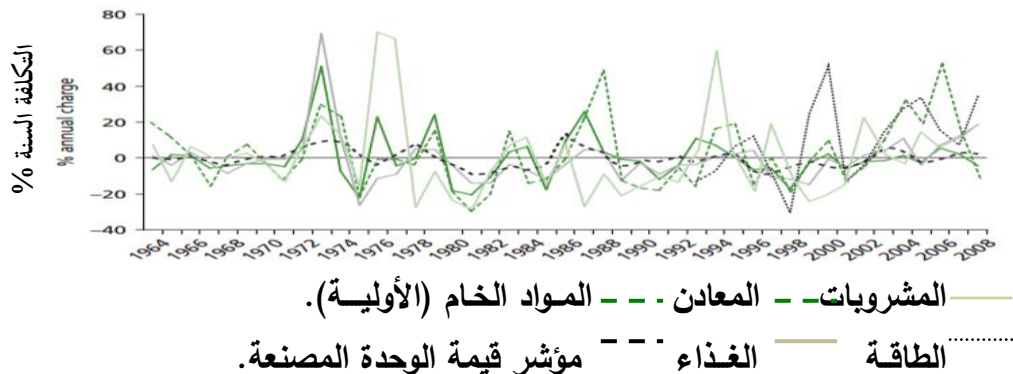
<http://www.maaal.com/archives/20170403/89430>، شهود يوم : 28 جويلية 2017.

ب- قلة التنوع الاقتصادي وانعكاساته السلبية

إن قلة التنوع الاقتصادي قد تكون ناتجة عن غياب إرادة السلطات أو تباطؤ المردودية العالية الظرفية للموارد الطبيعية المحدودة. فمحاولات التنوع التي تجري في كثير من الأحيان من خلال مشاريع الأشغال العامة قد تكون مضللة أو ذات إدارة سيئة. ذلك أن جهود السلطات نحو تنوع الاقتصاد، تصبح صعبة التحقيق على إعتبار أن عملية استخراج الموارد تكون إلى حد كبير أكثر مردودية من الصناعات الأخرى.

ومع مرور الزمن تصبح الدول المصدرة للموارد الطبيعية أكثر اعتمادية على الصناعات الاستخراجية، فوفرة عائدات الموارد الطبيعية قد لا يشجع الاستثمار الطويل الأجل في البنية التحتية التي من شأنها أن تدعم اقتصادا أكثر تنوعا، ذلك أن الزيادة السلبية من قطاعات الموارد تكون نتاج طابع المفاجئة في الأسعار. وبينما تميل قطاعات الموارد لتوفير عائدات مالية كبيرة، فإنها غالبا ما لا توفر فرص العمل الكثيرة، كما أنها تنشط كجزر منعزلة ضعيفة الروابط الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية.¹ والشكل الموالي يبين لنا تقلبات أسعار السلع الأولية مقارنة بالسلع المصنعة.

الشكل رقم (02): تقلب أسعار السلع الأولية مقارنة بالسلع المصنعة



Source: Emily .Sinnott, John.Nash, Augusto DE LA TORRE,

Naturel Resources in Latin American and the Caribbean :

Boyounds Booms and Busts?, The World Bank, Washington,

2010, p-21.[On-line]

<http://siteresources.worldbank.org/INTLAC/Resources/257803->

1284336216058/FlagshipReport.pdf

ملاحظة : يوضح الرسم البياني التغيرات السنوية في مؤشرات الأسعار الحقيقية حيث يتم استخدام مؤشر اسعار المستهلكين الأمريكي (CPI) لامتناس التضخم في مؤشرات أسعار السلع و مؤشر قيمة الوحدة المصنعة.

وعلى الرغم من صعوبة المقارنة إلا أن الشكل يوضح كيف أن تقلب أسعار السلع الأولية شهد خلال العقود الماضية تقلبات أعلى مقارنة بالسلع المصنعة، لاسيما في أسعار الطاقة، الغذاء والمعادن ويقول البنك الدولي في هذه الدراسة أنه منذ إكتشاف النفط الخام، كمصدر رئيسي للدخل نتج عنه

تدهور القطاعات التقليدية التي كانت رائدة كالزراعة والحرف إلى حد أن بعض البلدان تحولت من بلدان مصدرة إلى مستوردة صافية للغذاء. (1)

2. محددات ومؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

1.2- محددات التنوع الاقتصادي

يلعب التنوع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله. في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع لسنة 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع، وهي :

- ✓ العوامل المادية: كالاستثمار ورأس المال البشري؛
- ✓ متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- ✓ المتغيرات المؤسسية : الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- ✓ السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- ✓ الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) ، والحصول على التمويل. (2)

1- Emily .Sinnott, John.Nash, Augusto DE LA TORRE, **Naturel Resources in Latin American and the Caribbean : Boyounds Booms and Busts?**, The World Bank, Washington, 2010, p-21.

<http://siteresources.worldbank.org/INTLAC/Resources/257803-1284336216058/FlagshipReport.pdf>

2- التقرير السنوي حول التنوع، لجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمم المتحدة ، لسنة 2006 . على الرابط:

<https://www.uneca.org>

وهكذا، فإن غياب القطاع الخاص والقوة العاملة الماهرة والمتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية. كما يتطلب أيضاً توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

2.2- مؤشرات التنويع الاقتصادي ودرجة قياسه

يمكن الاستناد إلى مؤشرات ومقاييس التنويع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين، وذلك وفقاً للأداء الاقتصادي، وهذا حسب درجة التركيز الاقتصادي على النحو التالي:

أ - أهم المتغيرات الدالة على التنويع الاقتصادي: هذه المعايير والمتغيرات تعبر عن أداء الاقتصاد الكلي ويمكن الاستناد إليها لتقييم نجاح أو فشل سياسات التنوع الاقتصادي وتقييمها في بلد ما ومن المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي :

⇐ **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** كما تدل عليهما النسبة المؤوية لاسهامات القطاعات الوحيدة أو الريعية (النفط مثلاً) مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو أو/ و تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج الاجمالي حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات بذلك.

⇨ **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط:** ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

⇨ **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:** وذلك لأن أحد أهداف التنويع في بلدان العالم التي تصدر البترول هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الايام، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

⇨ **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية:** بصورة عامة يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة ، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات اسعار النفط وصادراته.(1)

⇨ **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** أي تطور إجمالي العمالة بمجملها، حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وان يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي.

⇨ **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر هام في الدول النفطية، وهو مؤشر يقيس إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 20.

⇐ **توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام و الخاص:** حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصوصية، واختيار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي⁽¹⁾.

ب- مؤشرات التنوع والتركز المتعلقة بالتجارة الخارجية: يقاس التنوع الاقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني أو على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال - هيرشمان والذي يختصر بالشكل (H.H.I) ويعد الأكثر شيوعاً، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس مقارنة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي. وعموماً نظر بعض من مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي التالية:

ب-1- مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي (مؤشر الانكساد UNCTAD): يتم قياسه وفقاً لرقم قياسي مركب (هو مؤشر التنوع الاقتصادي) ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفرد من الاستهلاك التجاري للطاقة وقد وضعت

1- صادق الهادي، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج - خلال الفترة 2000 - 2012، مذكر ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ب سطيف، 2014، ص 09.

هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نمواً،
معيار لتنوع الاقتصاد. يتكون من أربعة عناصر هي: ⁽¹⁾

✓ مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ نسبة إسهام العمل في الصناعة؛

✓ مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛

✓ مقدار التركيز في الصادرات.

$$Sj = \frac{\sum_i |hij - hi|}{2}$$

وتتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:

حيث :

✓ **hij**: حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات البلد j

✓ **hi**: حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات العالم الخارجي

ويعبر عن هذا المؤشر بنسبة السلعة i من إجمالي الصادرات .

ب-2- معامل هيرفندال - هيرشمان (Herfindal-Hirshman): ويعتمد

على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنوع في ظاهرة ما، وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي. وقد صمم هذا المعامل أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين. وقد استخدم بتوسع من

1- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980 - 2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2016، ص ص : 640 - 641 .

قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات (1982) لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين.⁽¹⁾

كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير.⁽²⁾

ويعرف معامل هيرفندال - هيرشمان بالصيغة التالية :

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N (\frac{x_i}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث :

N : عدد النشاطات (عدد مكونات الناتج) أي عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس؛

X_i : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i (قيمة المتغير في النشاط i)؛

X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات (الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات).

وتتراوح قيمة معامل هيرفندال - هيرشمان ما بين الصفر والواحد أي $(0 \leq H.H.I \leq 1)$

1-FEDERAL RESERVE BULLETIN, The Herfindahl-Hirschman Index, VOLUME 79, NUMBER 3, MARCH 1993, PP : 188 -189 . on website: https://fraser.stlouisfed.org/scribd/?toc_id=127637&filepath=/files/docs/publications/FRB/1990s/frb_031993.pdf&start_page=25

2- ممدوح عوض الخطيب، اثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، ص 212.

فإذا كان:

✓ $HHI = 0$ (تنوع كامل): يعني تنوعا كاملا أي أن القطاعات تساهم بنفس النسبة؛ أي أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما ذلك ذلك غلى وجود تنوع كبير في صادرات؛

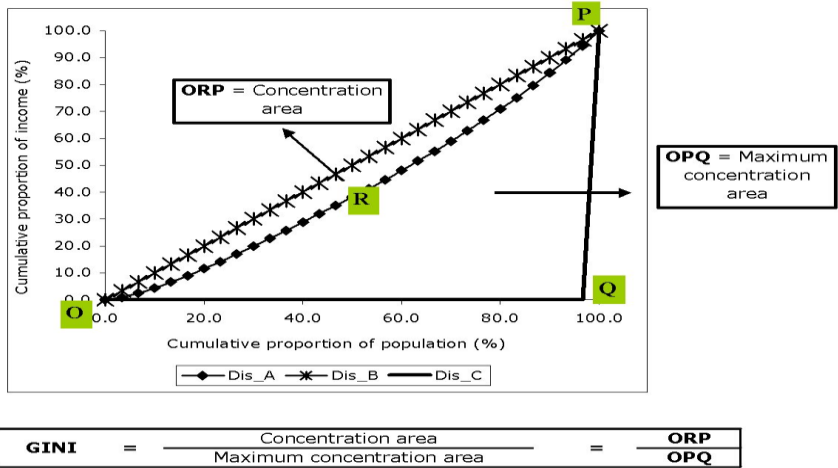
✓ $HHI = 1$ (تركز كبير): يدل على أن الناتج متركز في قطاع واحد، أي أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركيز صادرات البلد في عدد محدود من سلعة واحدة فقط ولا تسهم باقي النشاطات بأي حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يحقق نظرية العلة الهولندية أي أن التنوع معدوم؛ وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال - هيرشمان دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات ومن ثم حصرها في عدد قليل منها.

ب-3- معامل التركيز (Concentration coefficient): ويستند إلى حساب مدى تركيز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها. وبعد مؤشر جيني (Gini coefficient) - نسبة للعالم الايطالي كورادو جيني 1912-⁽¹⁾ من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها يهتم بقياس عدالة توزيع الدخل القومي

1- Lorenzo Giovanni Bellù, Agricultural Policy Support Service, Policy Assistance Division, FAO, Rome, Italy, **Inequality Analysis, The Gini Index, P 06.** on website: http://www.fao.org/docs/up/easypol/329/gini_index_040en.pdf

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): تقدير مؤشر جيني



المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على:

Lorenzo Giovanni Bellù, Agricultural Policy Support Service, Policy Assistance Division, FAO, Rome, Italy, **Inequality Analysis, The Gini Index, P 07.** on website:

http://www.fao.org/docs/up/easypol/329/gini_index_040en.pdf

تعتمد فكر مؤشر جيني على منحني لورانز بحساب المساحة المحصورة بين منحني لورانز وقطر المثلث (ORP). ومساحة المثلث قائم الزاوية (OPQ)، وتتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم مساواة تامة).⁽¹⁾ أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

1- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006-2009، ص 208.

خاتمة:

لا شك أن من بين الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وتوسيع فرص الاستثمار، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين.

النتائج المتوصل إليها:

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها العديد من الدول النامية لتنويع اقتصادياتها بهدف الحد من الاعتماد على بعض الموارد الأولية والزيادة في نسبة التشغيل، لا تزال هذه الإستراتيجية لم تحقق بعد النتائج المرجوة منها في العديد من هذه البلدان. وباستثناء بعض الدول القليلة، فإن هدف تنمية قطاعات اقتصادية باستقلالية عن عائدات النفط لا يزال بعيد المنال. ولمعرفة مدى نجاح جهود الدول النامية خاصة النفطية في تحقيق التنويع الاقتصادي، لابد من تحليل بعض المؤشرات المهمة كمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع النفطي وغير النفطي؛ والصادرات على مستوى المواد والأسواق؛ والإيرادات الناتجة خاصة عن قطاع النفط والغاز.

التوصيات:

إن نجاح التوجه نحو التنويع الاقتصادي يتطلب تعزيز مصادر التمويل. فاعتماد الاقتصاديات، خاصة البلدان النفطية، على مصدر واحد للموارد، قد يساهم في تقليل درجة التنويع من جديد، والتأثير بالتالي سلباً على التنويع وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك وجب على الدول النامية

تنمية المصادر البديلة للدخل وعلى الدول النفطية منها أن لا تبقى رهينة بعائدات المصدر الريعي نفسه.

قائمة المراجع:

• الكتب:

1- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006-2009،

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

• المجلات العلمية:

3- عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقارنة للقواعد و الدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24 ، 2013.

4- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980 - 2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2016.

5- موسى باهي وكمال رواينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05 ، ديسمبر 2016 ،.

6- ممدوح عوض الخطيب، اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت.

7- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية.

• المؤتمرات العلمية

8- الصوفي أشرف، الدامي عبد المنعم، القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري، في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، يومي : 25 - 26 أبريل 2017.

9- باجي بن حسين، مهيز ابتسام، البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد قراءة في التجربة النرويجية ، الملتقى الوطني الأول الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري، في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، يومي : 25 - 26 أبريل 2017.

10- طبائبية سليمة، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، يومي: 07/08/2008.

• الرسائل العلمية:

11- صادق الهادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج - خلال الفترة 2000 - 2012، مذكر ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي

وتتمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة
فرحات عباس ب سطيف، 2014.

• الوثائق الالكترونية:

- 12- حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، شبكة النبا العنكبوتية، <http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989>
- 13- إسماعيل إبراهيم سجينى ، التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة، صحيفة مال الاقتصادية، نشر يوم : 03 أفريل 2017 على الرابط <http://www.maaal.com/archives/20170403/89430>
- 14- التقرير السنوي حول التنويع، لجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمم المتحدة ، لسنة 2006 . على الرابط: <https://www.uneca.org>

المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Emily .Sinnott, John.Nash, Augusto DE LA TORRE, **Naturel Resources in Latin American and the Caribbean : Boyounds Booms and Busts?**, The World Bank, Washington, 2010, <http://siteresources.worldbank.org/INTLAC/Resources/257803-1284336216058/FlagshipReport.pdf>
- 2- FEDERAL RESERVE BULLETIN, The Herfindahl-Hirschman Index, VOLUME 79, NUMBER 3, MARCH 1993, on website: https://fraser.stlouisfed.org/scribd/?toc_id=127637&filepath=/files/docs/publications/FRB/1990s/frb_031993.pdf&start_page=25
- 3 - GIZ and UNIDO: Enhancing the Quality of Industrial Policies “EQLP”, tool 4, “**Diversification– omestic and Export Dimensions**”, on website: <http://www.equip-project.org/tool-4- diversification-domestic-and-export-dimensions/> 24-25, 2015.
- 4- Lorenzo Giovanni Bellù, Agricultural Policy Support Service, Policy Assistance Division, FAO,Rome, Italy, **Inequality Analysis, The Gini Index**. on website: http://www.fao.org/docs/up/easypol/329/gini_index_040en.pdf